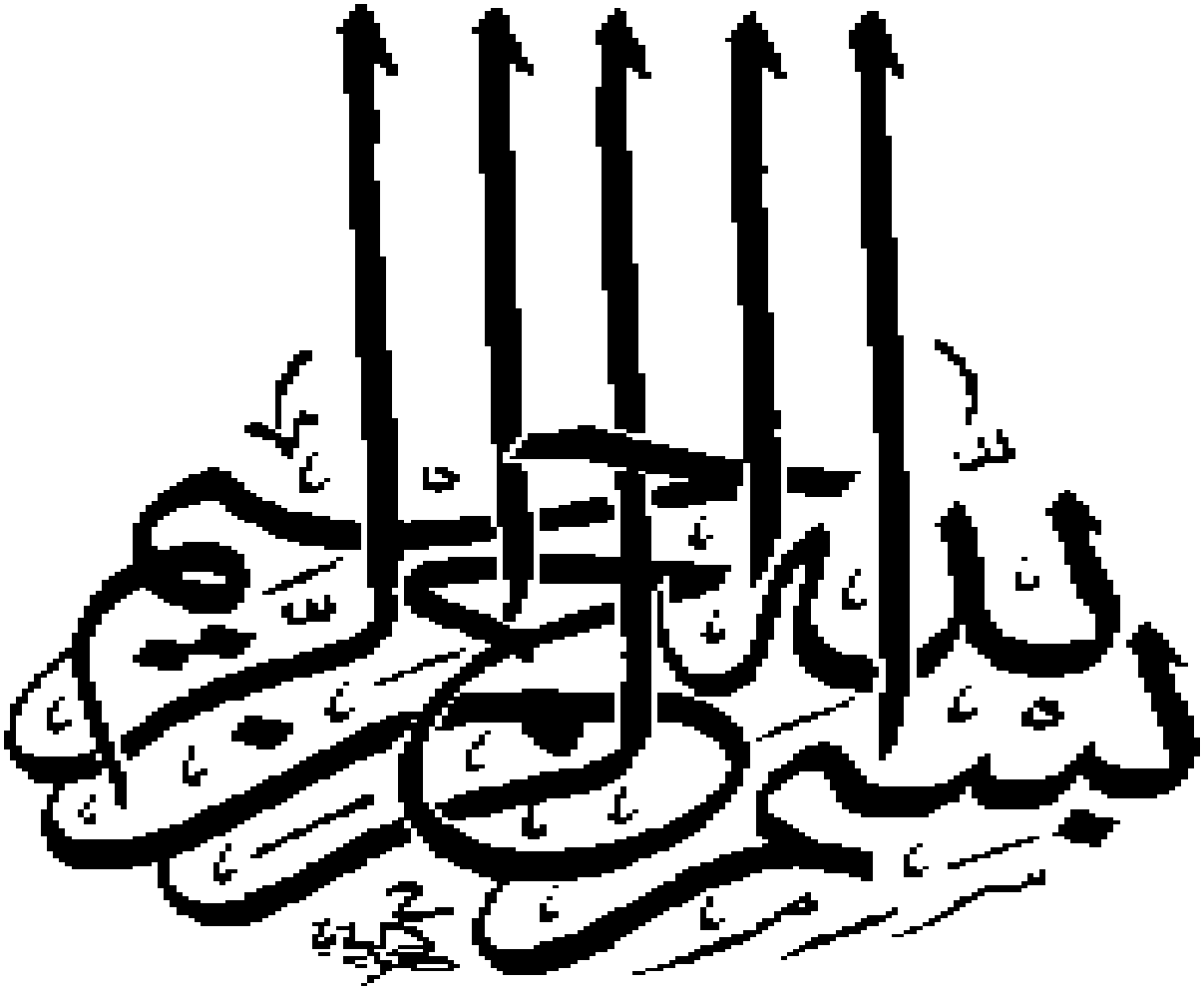

جامعـة القاهـرة
كليـــة دار العلـــوم
قسم النحو والصرف
والعروض

التعادل فى النحو العربي

بحـــث دكتـــوراه

إعداد

أشرف عطية عبد المطلب

إشراف

أ.د / محمد عبد المجيد الطويل
أستاذ النحو والصرف والعروض
وعميد كلية دار العلوم

أ. د / أحمد مصطفي عفيفي
أستاذ النحو والصرف والعروض
بكليـة دار العلـوم

- 1430 هـ -

إهـــــــــــــــــــــداء

أهدي هذا البحث إلى زوجتي الغالية التي وقفت إلى جواري حتي خرج هذا البحث إلى النور، وحضرت معي مناقشة الدكتوراه، ثم رحلت عن دنيانا بعد ذلك بشهر قضته في معاناة ومرض.

أسأل الله لها الرحمة والمغفرة والفردوس الأعلى،

كل شيء إذا ما تم نقصان فلا يغر بطيب العيش إنسان

ي الأمور كما شاهدتها دول من سره زمن ساءته أزمان

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث .

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل عميد كلية دار العلوم الذي ساعدني كثيرا ويسر لي مهمة تسجيل الدكتوراه بكلية دار العلوم ، وقبل الإشراف على هذه الرسالة في ظروف صعبة رغم ضيق وقته وأشغاله العلمية الكثيرة .

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور / أحمد مصطفى عفيفي الذي أشرف على هذا البحث وبذل معي قصارى جهده ، وعرفني بمصطلح التعادل وزودني بالكتب والدراسات الهامة حول التعادل فله مني جزيل الشكر .

و أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور / محمد حسانين صبره الذي أشرف على هذا البحث وشاءت إرادة الله أن يرحل عن دنيانا قبل مناقشة هذا البحث.

أسأل الله عز وجل أن يتغمده برحمته الواسعة جزاء حلمه وعلمه .

كماأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور / أحمد محمد كشك الذي تفضل بقبول مناقشة هذا البحث رغم ضيق وقته وأشغاله العلمية الكثيرة .

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور / حسام البهي البهنساوي الذي تفضل بقبول مناقشة هذا البحث رغم ضيق وقته وأشغاله العلمية الكثيرة .

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني لإتمام هذا البحث .

والله ولي التوفيق

المقدمة

موضوع التعادل في النحو العربي يعد من البحوث التي تتناول شيئا جديدا في النحو العربي يتسم بالطرافة والإبداع ، وهذا البحث يظهر أنماط التعادل ونماذجه في النحو العربي على مستوياته الأربعة الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي . والتعادل كما سأوضحه في تمهيد هذه الرسالة هو التساوي بين شيئين أو أكثر بشكل يحقق التوازن في اللغة ، ويجعلها أكثر جمالا وجلالا .

وقد دعاني للبحث في هذا الموضوع الأسباب الآتية :

(1) أهمية هذا الموضوع في الدرس النحوي الإبداعي ، فالبحث في مثل هذه المواضيع الجديدة يدحض مقولة من قال بأن النحو قد نضج حتى احترق ، ومفاد هذه المقولة أن معين البحث في النحو قد نضب ، وطرق مثل هذه الموضوعات البحثية يؤكد على أن البحث في النحو مازال مجاله متسعا .

(2) جدة وطرافة هذا الموضوع واحتياجه إلى فكر وجهد وذكاء وبحث وتنقيب في النحو بكل مستوياته .

(3) هذا الموضوع لم يدرس من قبل بشكل شمولي وموسع .

الدراسات السابقة .

لم تحظ ظاهرة التعادل باهتمام من القدامى ولا المحدثين من النحاة ، فعلى المستوى التراثي نجد أن كثيرا من كتب النحو التراثية قد أغفلت الحديث عن هذه الظاهرة ، ولم يفطن مصنفوها إلى ظاهرة التعادل ، ومن فطن منهم إلى التعادل فقد ضرب لهم أمثلة قليلة ولم يتناوله أحد من النحاة القدامى كموضوع ، وإنما تناوله كمصطلح وأسموه بالتعادل أو المعادل أو التعديل وضربوا له أمثلة ، وأكثر النحاة ذكرا لهذا المصطلح وإحساسا به دون أن يتناوله بشكل موضوعي هم :

1- العكبري . وقد ذكر هذا المصطلح عدة مرات ، وضرب له أمثلة في كتابه علل البناء والإعراب ، وجعل التعادل علة من ضمن علل البناء والإعراب .

2- الرضي . وقد ذكر هذا المصطلح مرارا وضرب له أمثلة في شرحه على الشافية

3- ابن يعيش . وقد فطن إلى هذا المصطلح وضرب له أمثلة عديدة في شرحه على المفصل ، وقد استفدت منها في هذا البحث .

4- السيوطي . وقد ذكر هذا المصطلح في كتابه الأشباه والنظائر ونقل ذكره مع الأمثلة عن الشلوبين ، وابن النحاس في التعليقة ، وابن فلاح في شرحه على المغني.

وعلى مستوى الدراسات الحديثة فقد اهتم الدكتور أحمد عفيفي بموضوع التعادل ، وأشار إليه مرارا في كتابه ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، والتقط له صورا عديدة ، وخصص مبحثا في هذا الكتاب عن التعادل اللغوي والتخفيف ، وقد ختم حديثه في هذا المبحث بالتنبيه على ضرورة البحث في هذا الموضوع وأشار إلى أهميته في إظهار دقة اللغة وجمالها ، فقال : " ولعل أحد الباحثين يقوم بدراسة هذه الظاهرة ؛ لكي يكشف عن عبقرية هذه اللغة ونظامها الدقيق ".[1]

وقد قام الدكتور أحمد عفيفي بعد ذلك بنشر دراسة عن التعادل في صحيفة[2] كلية دار العلوم بعنوان " التعادل اللغوي بين واقع اللغة وتطورها " ، وقد أشار في هذا البحث إلى أهمية موضوع التعادل وحث على دراسته ، وجمع في هذه الدراسة أنماطا ونماذج للتعادل اللغوي ، ووضع في نهاية دراسته مجموعة من القواعد الحاكمة لهذه الظاهرة .

وقد تعرضت لبعض الصعوبات خلال هذه الدراسة ؛ وذلك لأن البحث في هذا الموضوع يحتاج إلى فكر وإبداع وتوفيق وسداد في التقاط صور التعادل ؛ ولهذا احتاج البحث إلى وقت وجهد كبيرين لاستكماله ، حتى أعانني الله بالصبر والمثابرة وخرج هذا البحث إلى النور والحمد لله . ومن الصعوبات التي تعرضت لها خلال البحث في هذا الموضوع ندرة البحوث التي تعنى بموضوع التعادل ، وصعوبة الحصول على بعض المراجع الهامة التي احتاج إليها هذا البحث ،وقد ساعدني أستاذي الدكتور أحمد عفيفي في التغلب على هذا الأمر بأن زودني بكثير من الكتب والدراسات التي ساعدت في إتمام هذا البحث فله مني جزيل الشكر والامتنان والاعتراف بالفضل ، ولاسيما وأنه قد صبر نفسه معي صبرا جميلا بعد أن أصابتني ظروف مرضية صعبة كانت السبب في تطويل مدة هذا البحث ، ولولا صبره وتشجيعه لي ما خرج هذا البحث إلى النور، ولكن إرادة الله قد شاءت .

وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في وصف هذه الظاهرة وتحليل صور وأنماط التعادل على مستويات النحو الأربعة .

وقد قسمت هذه الرسالة إلى :

---

[1] ظاهرة التخفيف صـ372

[2] ينظر هذا البحث بصحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية. الإصدار الرابع . السنة الخامسة . العددان الأول والثاني لسنة 1997م

(1) المقدمة . والتمهيد وقمت فيه بتعريف التعادل ، وذكرت الفرق بينه وبين الاعتدال ، وعرضت تحرير المصطلح تاريخيا ، وتحدثت عن القواعد الحاكمة لظاهرة التعادل .

(2) الباب الأول : قضايا التعادل في الصوت والصرف .

وقسمته إلى فصلين :

الفصل الأول : التعادل على المستوى الصوتي .

ويشتمل على خمسة مباحث هي : مبحث في تكثير اللفظ لتكثير المعنى ، ومبحث في الصوت الأقوى للمعنى الأقوى والصوت الأضعف للمعنى الأضعف ، ومبحث في الإدغام ، ومبحث في الابتداء والوقف ، ومبحث أخير في الثنائيات الصوتية .

وقد عرضت في هذه المباحث أنماط وصور التعادل على المستوى الصوتي .

الفصل الثاني : التعادل على المستوى الصرفي .

ويشتمل على ثمانية مباحث هي : مبحث في التثنية والجمع السالم ، ومبحث في التأنيث ، ومبحث في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، ومبحث في النسب ،ومبحث في التصغير ، ومبحث في الجمع المكسر ، ومبحث في الإعلال ، ومبحث أخير في الثنائيات الصرفية .

وقد أظهرت في هذه المباحث نماذج وصور التعادل على المستوى الصرفي .

الباب الثاني : قضايا التعادل في التركيب والدلالة .

وقسمته إلى فصلين :

الفصل الأول : التعادل على المستوى التركيبي .

ويشتمل على أربعة عشر مبحثا هي : مبحث في البناء والإعراب ، ومبحث في المبهمات من الأسماء ، ومبحث في نواسخ الابتداء ، ومبحث في المفاعيل ، ومبحث في الاستثناء ، ومبحث في النداء ، ومبحث في الحال ، ومبحث في العدد وتمييزه ، ومبحث في الجر بالإضافة ، ومبحث في الأساليب ، ومبحث في التوابع ، ومبحث في الممنوع من الصرف ، ومبحث في إعراب الفعل ، ومبحث في أخير في الثنائيات النحوية .

وتتبعت في هذه المباحث صور التعادل على المستوى التركيبي ، وقمت بتوضيح التعادل في كل صورة من هذه الصور .

الفصل الثاني : التعادل على المستوى الدلالي .

ويشتمل على ستة مباحث هي : مبحث في الحياد والواسطة والمعادل ، ومبحث في الثقل المعنوي ، ومبحث في الدلالة الضدية ، ومبحث في دلالة التعريف والتنكير ، ومبحث في ثبوت الحدث وفقده ، ومبحث أخير في التعادل الدلالي في الجمل .

وقد رصدت في هذه المباحث صور التعادل على المستوى الدلالي .

وقد قمت خلال تحليلي وشرحي لصور التعادل بدعم الشرح بالشواهد القرآنية ونسبت القراءات إلى أصحابها ، ودعمت الشرح بشواهد الحديث وخرجتها على كتب الحديث ، ودعمت الشرح أيضا بالشواهد الشعرية وخرجتها على بعض كتب النحو وعرفت بأصحابها وبينت ما صعب من معانيها .

وقمت بالترجمة لأعلام النحو المشاهير ، وآثرت أن تكون الترجمة للأعلام مع بداية أبواب الرسالة اختصارا للتمهيد .

وبعد فهذا البحث قد قدمته إلى كلية دار العلوم لنيل درجة الدكتوراه ، وأرجو الله أن أكون قد وفقت في توضيح هذه الظاهرة المهمة وإظهارها بالشكل اللائق بها ، وما كان من توفيق فمن الله عز وجل وما كان من تقصير فمني .

وأخيرا أرجو الله أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ابتغاء خدمة تراثنا العربي المهيب .

التمـهيد

يدرس هذا البحث جوانب التعادل في النحو العربي على مستوى الصوت والصرف والتركيب والدلالة .

التعريف بالتعادل :

التعادل أصل مادته (عدل) من العدالة وهى المساواة . قال في اللسان :"فلان يعدل فلانا أي يساويه ، وعدل الموازين والمكاييل سواها، وعدل الشيء يعدله عدلا وعادله وازنه ، وعادلت بين الشيئين ، وعدلت فلانا بفلان : إذا سويت بينهما . والعَدْل والعِدْل والعديل سواء ، أي : النظير والمثيل ".[1]

وفى القاموس المحيط :" عدله يعدله ، وعادله : وازنه ، والعدل : المثيل والنظير "[2]

وفى تاج العروس :"العدالة لفظ يقتضي المساواة . وعادله وازنه ".[3]

وفى المعجم الوسيط ، وهو من المعاجم الحديثة : " عدل الشيء بالشيء سواه به ، وعدل الأمتعة جعلها أعدالا متساوية لتحمل ، وعادل بين الشيئين وازن ، وعادل الشيء بالشيء سواه به".[4]

وقد عقب الدكتور دردير أبو السعود على مفهوم مادة (عدل) فقال :" المادة تدور حول المساواة والمماثلة والموازنة ". [5] ويظهر مما ذكر أن التعادل دلالته المعجمية تدور حول التساوي والاتزان ، وعليه فالمعنى المعجمي قريب من المعنى الاصطلاحي للتعادل وهو التساوي والاتزان في شيء أو بين شيئين وربما أكثر خفة وثقلا ، أو حذفا وتعويضا ، أو إضعافا للقوى وتقوية للضعيف ،أو قلة للثقيل وكثرة للخفيف، أو تناسبا بين المتحركات والسواكن، أو غير ذلك من الأمور التي يدخلها التعادل ليحقق الاتزان والمساواة .

تحرير مصطلح التعادل تاريخياً :

لم يظهر مصطلح التعادل عند سيبويه في الكتاب ولا عند المبرد فى كتبه . ويبدو أن استخدام التعادل كمصطلح لم يظهر إلا في القرن الرابع الهجري حينما ظهرت التصانيف الخاصة بالعلل النحوية ، وقد ذكر مصطلح التعادل صراحة عند هؤلاء النحاة إما بلفظه أو بلفظ المعادل أو التعديل أو باستخدام الفعل يعتدل، ولكن الأمر لا

---

(1) اللسان (عدل) صـ 2839

(2) القاموس المحيط (عدل)

(3) تاج العروس (عدل)

(4) المعجم الوسيط (عدل)

(5) مجلة اللغة العربية بأسيوط . العدد الرابع 1984 م

يخلو من خضوع هذه المسميات كلها لمادة(عدل) التي سبق الكلام عنها وسأذكر التسلسل التاريخي لهذا المصطلح عند النحاة العرب وذلك كما يلي :

ذكر أبو الحسن الوراق ت (325هـ) في معرض حديثه عن كسر نون المثنى وفتح نون الجمع فقال : " الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة ، أو ياء قبلها كسرة ، فكرهوا كسرة النون ، لئلا يثقل بتوالي الكسرات ، أو يخرجوا من ضم إلى كسر ، فسقط الكسر وهو بالإسقاط أولى فلم يبق إلا الفتح ، فجعل الكسر للأخف ، والفتح للأثقل ليعتدلا ".[1] وذكره الزجاجي ت (327هـ) في كلامه عن التوازن بين الاسم والفعل فقال : " إنه إنما جزمت الأفعال لثقلها ، فخففت بالجزم لأنه حذف ، وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للخفيف ".[2] وأشار إليه أيضا بقوله : " وأكثر الكوفية قالوا : لم تخفض الأفعال لثقلها

ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام [3] ". وأورده الصيمري وهو من نحاة القرن الرابع الهجري فقال في حديثه عن (فُعْلى) اسماً وصفة نحو : طوبى وضيزى :

" وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الاسم والصفة ، وكانت الصفة أولى بالياء ؛ لأن الصفة أثقل من الاسم، والياء أخف من الواو فأجروا الاسم على الواو والضمة ، والصفة على الياء والكسرة ليعتدل الكلام فيكون الأثقل للأخف ، والأخف للأثقل كما قلبوا الواو في الجمع ياء لأن الجمع أثقل ". [4]

وأشار إليه ابن جني ت (392هـ) بقوله " وأبدلوا اللام في (فُعْلى) كما أبدلوها في (فَعْلى) لضرب من التعادل ".[5]

وذكره ابن الشجري ت(542هـ) في كلامه على المثنى والجمع فقال :"العدول إلى الفتح طلبا للفرق كفتح نون الجمع للفرق بينها وبين نون التثنية في قولك : الزيدان والزيدون ، ويفعلان ويفعلون ، فاختلاف الحركة في هذا النحو للفرق والتعديل، ومعنى التعديل أن ثقل الكسرة مع خفة الألف، وثقل الواو مع خفة الفتحة تعديل ".[6]

وأورده أبو البركات الأنبا ري ت (577هـ) خلال حديثه عن كثرة المثنى وقلة الجمع فقال : " فلما كانت التثنية أكثر و الجمع أقل، جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر،

---

[1] علل النحو لأبي الحسن الوراق صـ164

[2] الإيضاح في علل النحو صـ 106

[3] المرجع السابق صـ 106

[4] التبصرة صـ 841

[5] المنصف 2 / 161

[6] الأمالي الشجرية 2/ 380

والأثقل وهو الواو للأقل ليعادلوا بين التثنية والجمع ".[1]

وأشار إليه العكبرى ت (616هـ) فقال : " ما قبل حرف المد في التثنية مفتوح ،فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلا ، وعكسوه في الجمع ".[2]

ونص عليه ابن يعيش ت(643هـ) في كلامه عن المثنى والجمع فقال : " إنهم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع ، ولما كان ما قبل نون التثنية ألفا وما قبل نون الجمع واوا ، والألف أخف من الواو كسروها مع الألف ، وفتحوها مع الواو لتكون الكسرة التي هي ثقيلة مع الألف التي هي خفيفة ، والفتحة التي هي خفيفة مع الواو التي هي ثقيلة فيعتدل الأمر ".[3] وعاد فذكره في كلامه عن المذكر والمؤنث في باب العدد فقال : " لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلا ".[4]

وأورده الرضي ت (688هـ) في شرح الكافية في معرض حديثه عن المثنى والجمع فقال : " وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الأصل ، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر، لما يجيء في التصريف ، وفتح في الجمع للفرق ، فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة".[5]وذكره أيضا في شرح الشافية في معرض حديثه عن الجمع المكسر فقال : "وإذا كسر على (فعَلَة) في المعتل اللام يضم الفاء لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ".[6] وأشار إليه أبو حيان ت (745هـ) في البحر عند تفسير قوله تعالى : " فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ "[7] فقال : " قرأ الجمهور بالرفع والتنوين ، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن ، وقرأ ابن محيصن بالرفع من غير تنوين ، ووجه قراءة الرفع مراعاة الرفع في (ولا هم يحزنون) فرفعوا للتعادل ".[8] وأورده السيوطي ت (911هـ) في كتاب الأشباه والنظائر عنوانا من عنوانا ته (127/1). ثم كرر ذكره تحت هذا العنوان عدة مرات من خلال نصوص له ولغيره من النحاة السابقين عليه ، وذلك كما يلي : قال السيوطي : " إنما اختصت تاء

---

(1) أسرار العربية صـ 65
(2) اللباب في علل البناء والإعراب 1 / 110
(3) شرح المفصل 4 / 141
(4) المرجع السابق 6 /19
(5) شرح الكافية 1 / 85
(6) شرح الشافية 2 /156
(7) سورة البقرة آية 38
(8) البحر المحيط لأبي حيان . تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية 1 /322

التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم ، والسكون أخف من الحركة، فأعطى الأخف للأثقل والأثقل للأخف تعادلا بينهما ".[1] وقال : " قالوا إنما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف ؛لأن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم ؛ فنكبوا عن الواو لثقلها ، وعن الألف لأن التكسير قد استبد بها في نحو : (مساجد ودراهم) فتعينت الياء وخص الجمع بالألف لأنها أخف من الياء والجمع أثقل من المصغر تعادلا ".[2]

الفرق بين الاعتدال والتعادل .

الاعتدال أن يكون الكلام قد أوجدته اللغة متزناً دون أن تصنع له اللغة ذلك الاتزان ، فإن فعلت كأن يكون ثقيلا فتصنع له اللغة خفة فذلك تعادل وليس اعتدالاً . فمثلا الأصول الثلاثية أعدل الأصول تركيبا وأكثرها استعمالا وتصرفا بين الأصول الثنائية من ناحية والرباعية والخماسية من ناحية أخرى . قال ابن جنى : " استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها إلا فيما قل ونزر، ولما كانت ذوات الأربعة تليها وتتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها مسها بقرباها منها قلة التصرف فيها غير أنها في ذلك أحسن حالاً من ذوات الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها ، فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي وفوق تصرف الخماسي ".[3] وإذا كان طول الكلمة ينافى اعتدالها ، فكذلك قصر الكلمة ينافى اعتدالها أيضا . قال ابن جنى : " ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة نحو : من ، وفي ، وعن ، وهل ، وقد .....

".[4]ويرجع اعتدال الكلمة ذات الأصول الثلاثية إلى توسط الكلمة بين الطول والقصر ؛ لذا كانت أكثر تصرفا ودورانا على الألسنة . قال ابن جني :

" تمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه لعمري ، ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه ، وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما ، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا ، فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجئوا الحسن بضد ما كان آخذا فيه ". [1] ويعد مثال (فَعْل) أعدل

---

(1) الأشباه والنظائر 1 / 128

(2) المرجع السابق 1 / 127 . وذكر السيوطي هذا المصطلح غير مرة عن النحاة السابقين في المرجع نفسه وينظر الأشباه 1 / 127 ، 128

(3) الخصائص 1 / 63

(4) المرجع السابق 1 / 56

(1) الخصائص 1 / 57

أبنية الثلاثي ، فهو أعدل المعتدل ، وذلك لخلوه من الحركات الثقيلة مع وجود الفتحة على أوله ، والسكون على ثانيه ، وكل منها علامة على الخفة . قال ابن جنى : " وكان مثال (فَعْل) أعدل الأبنية حتى كثر وشاع وانتشر، وذلك أن فتحة الفاء وسكون العين ، وإسكان اللام أحوال مع اختلافها متقاربة ". [2]

القيمة اللغوية للتعادل :

تصنع اللغة التعادل في الشيء الواحد أو بين شيئين أو أكثر من أجل تحقيق التوازن والتساوي في الكلمات والجمل خفة وثقلا أو حذفا وتعويضا أو حركة وسكونا .....الخ . فمثلا تحقيق التوازن بين الثقل من ناحية والخفة من الناحية الأخرى في كلمة أو بين كلمتين أو أكثر أمر ملح حتى لا تجتمع مظاهر الثقل في كلمات أو جمل، فتتناهى في الثقل ، ويتعذر النطق بها ، وحتى لا تجتمع مظاهر الخفة في كلمات أو جمل فتبلغ مبلغا قد يؤدي إلى سهولة تغييرها وتحريفها ؛ لهذا يدخل التعادل كسلوك لغوي ليوازن بين الثقل من جانب والخفة من جانب آخر فمثلا الفعل المضارع يتحمل ثقل الضمة ما لم تسبقه أداة للنصب أو الجزم ، فإن سبقته الأداة زاد ثقله لأنه والأداة كالشيء الواحد فتصنع له اللغة الخفة التي تعادل ذلك الثقل ، فإن كانت الأداة للنصب تبدلت حركة الفعل من الضمة الثقيلة إلى الفتحة الخفيفة ، وان كانت الأداة للجزم حذفت الضمة الثقيلة وجعل السكون مكانها، والسكون علامة للخفة وذلك إن كان مضارعا صحيح الآخر، فإن كان معتل الآخر حذف حرف العلة والحذف خفة.

والتعادل بين الحركة والسكون له قيمه لغوية ، فلو كانت الكلمات حروفها كلها متحركة لصعب النطق بها ولو كانت حروفها كلها ساكنة لاستحال النطق، فكانت المراوحة في النطق بين الساكن والمتحرك. فالتعادل يحقق التوازن والتساوي وهو يدلل على دقة اللغة. " فظاهرة التعادل مجسدة في شرايين اللغة العربية وهى دليل على دقة اللغة وعبقريتها ".[3]

القواعد الحاكمة لظاهرة التعادل:

أولا : الخفة والثقل.

---

[2] المرجع السابق 1 / 60

[3] بحث التعادل اللغوي للدكتور/ أحمد عفيفي صـ252 بصحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية . الإصدار الرابع . السنة الخامسة . العددان الأول والثاني لسنة 1997م .

(أ) الحكم بالثقل والخفة لبعض الحروف والحركات .

هناك حركتان ثقيلتان وهما الضمة والكسرة .قال ابن الشجري " الكسرة أخت الضمة في الثقل ".[1] والضمة أثقل من الكسرة . قال ابن الشجري :" الكسرة دون الضمة في الثقل ".[2] وعلى الجانب الآخر الفتحة والسكون هما علامتان للخفة .قال السيوطي : " قال ابن الدهان في الغرة : الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسكون ، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفر إلى الفتحة كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة".[3] فمثلا يكسر (فاعل) على (فَعَلَة) إذا كان صحيح العين نحو: (كافر وكفرة) وكذلك إذا كان معتل العين لقوتها في الاعتلال عن اللام نحو: (خائن وخونة) بينما يكسر معتل اللام من (فاعل) على (فُعَلة نحو: (قاض وقضاة) ؛ لأن (قضاة) أصلها (قُضوَة). ويظهر التعادل في أنه جعل للضعيف وهو معتل اللام الضمة على فائه ليثقل بها، وجعل للثقيل وهو صحيح العين ومعتلها الفتحة على فائه ليخف بها فظهر أن ثقل الضمة وخفة الفتحة كان حاكما للتعادل هنا.وحروف المد واللين أخف من باقي الحروف وبعضها أخف من بعض ، فالواو أثقل من الياء لأن الواو ضمة طويلة والياء كسرة طويلة ، ومعروف أن الواو أثقل من الياء . أما الألف فهي أخف منهما لأنها فتحة طويلة والفتحة علامة الخفة فمثلا يجمع الأجوف اليائي من الأسماء في بناء (فِعال) جمع كثرة على (فُعْل) نحو : (عيان وعيُن).ويجمع الأجوف الواوي منه على (فُعْل) نحو :(خِوان وخُون) ، و(رِواق ورُوق) فقد جعل للأثقل وهو الأجوف الواوي الأخف وهو بناء (فَعْل) في الجمع ، وجعل للأخف وهو الأجوف اليائي الأثقل وهو بناء (فُعُل) في الجمع ، فظهر أن ثقل الواو وخفة الياء كان حاكما للتعادل حيث اختير للأثقل وهو الواو الأخف وهو سكون العين واختير للأخف وهو الياء الأثقل وهو ضم العين .

(ب) الثقل والخفة لبعض الكلمات .

(1) الفعل أثقل من الاسم .

الفعل اثقل من الاسم لأنه فرع عليه ولأنه يحتاج إلى الاسم لكي يظهر المعنى . قال سيبويه :" الأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً،

---

[1] الأمالي الشجرية 189/2

[2] المرجع السابق 2 /189

[3] الأشباه والنظائر 1 / 195

فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل فتقول الله إلهنا وعبد الله أخونا".[1]
وقوله : وهى الأولى أي هي الأصل ، والأصل أخف من الفرع .
ومن أسباب ثقل الفعل أيضا انه يدل على حدث وزمن ويحتاج إلى فاعل ومفعول أو أكثر قال السيوطي: "ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة ، فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والتصرف وغيره ".[2]أما الاسم فهو بخلاف ذلك " فخفته لأنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه ".[3]
ومن صور التعادل الخاضعة لثقل الفعل وخفة الاسم أن الأسماء وهى الأخف قد اختصت بالجر وهو الأثقل ، والأفعال وهى الأثقل قد اختصت بالجزم وهو الأخف لأنه حذف للحركة أو الحرف ، ويظهر هنا أن ثقل الفعل وخفة الاسم كان القاعدة الحاكمة لهذا النوع من التعادل .

(2) الصفة اثقل من الاسم .

الصفة اثقل من الاسم لأن فيها معنى الفعل وتتحمل ضميراً وقد تنصب مفعولاً . قال: سيبويه :" الصفة تجرى في معنى (يَفْعَل) ، يعنى هذا رجل ضاربٌ زيدا ، وتنصب كما ينصب الفعل ". [4] وهى تدل على ذات وحدث ونسبة ، ومعنى النسبة هنا نسبة الحدث إلى فاعله .قال ابن جماعة : " وسبب ثقلها كون مفهومها متعدداً من الذات والحدث والنسبة ".[5] فكل هذه الأسباب مع احتياج الصفة إلى موصوف يجعلها تثقل معنوياً عن الاسم الذي لا يحمل إلا دلالة مسماه .
ومن صور التعادل المحكومة بثقل الصفة وخفة الاسم ما ذكره السيوطي في الأشباه: " أن الجمع بالألف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعْبات ، وجذلة وجذْلات ، وعيشة وعِيشات ، وتحرك في الاسم كجفنة و جفنات ، وسدرة وسدرات ، وغرفة وغرفات ".[6] والتعادل في خفة الاسم وثقل الحركة على العين في الجمع بالألف والتاء ، وثقل الصفة وخفة السكون على العين في الجمع بالألف والتاء.

---

[1] الكتاب 1 /20،21
[2] الأشباه والنظائر 1 /175
[3] المرجع السابق 1 /175
[4] الكتاب 1 /21
[5] شرح ابن جماعة بمجموعة الشافية 1 /133
[6] الأشباه والنظائر 1 /64